جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

أثر الانحراف في سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي
دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر

بحث مقدم من الطالب / مصباح فتحي عبد الوهاب
"المعيد بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية فرع دمنهور "

لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد

تحت إشراف

أ.د عبد الرحمن يسرى أحمد
أستاذ الاقتصاد
بكلية التجارة جامعة الإسكندرية

د . رمضان محمد مقلد
أستاذ الاقتصاد المساعد
بكلية التجارة جامعة الاسكندرية

٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

"**قالوا سبحنك لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم**"

" سورة البقرة .....الاية ٣٢

"**و يسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربى وما أوتيتم من العلم الا قليلا** "

"سورة الإسراء .... الاية ٨٥ "

إهداء

إهداء الى من قال الله عز و جل فيهما

" و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربى ارحمهما كما ربيانى صغيرا " سورة الاسراء...الاية(٢٤)

الى اساتذتى الكرام

الى اخوتى

الى زوجتي وابنتي

الى زملائي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله عز وجل على عظيم نعمه وفضله , سبحانك ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام. الحمد لله في الأمر كله فله الامر من قبل ومن بعد.

بعد توجهى بالشكر لله عز وجل اتوجه بخالص شكرى واعتزازى وتقديرى الى كل الايادى البيضاء التى ساهمت فى اخراج هذا البحث المتواضع وأسأل الله عز وجل ان يجعله فى ميزان حسناتهم , ويشرفنى أن اتوجه بخالص شكرى وتقديرى الى استاذى الاستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى احمد والدكتور رمضان محمد مقلد حيث اخرج الله هذه الدراسة على يديهما وجعلهما سببا فى إتمامها اسئل الله العلى القدير ان يجعل ذلك فى ميزان حسناتهم كعلم ينتفع به فنعم الاجر و الثواب و لا تستطيع الكلمات ان تفى الاستاذين الجليلين حقهما فاجرهما عند الله سبحانه وتعالى .

كما أتوجه بالشكر والتقدير و الامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد رضا العدل على سعة صدره و تفضله بقبول المشاركة في لجنة المناقشة و الحكم على الرسالة رغم ضيق وقته و كثرة مشاغله , جزاه الله خير الجزاء .

وقد سعدت و شرفت بموافقة أستاذتي الأستاذة الدكتورة إيمان محب زكى على تكرمها بالمشاركة في لجنة المناقشة و الحكم على الرسالة رغم كثرة مسئولياتها , جزاها الله خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر والتقدير الى اساتذتى فى كلية التجارة بصفة عامة وقسم الاقتصاد بصفة خاصة على ما اعطوه لى من فضل علمهم و الذى رزقهم الله به واخص بالشكر اساتذتى الذين قاموا بالتدريس لى فى مرحلة الماجستير و الذين تعلمت منهم الخلق والعلم والطموح , كما اتقدم بالشكر الى زملائى من المعيدين و المدرسين المساعدين بقسم الاقتصاد .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول : مفهوم ومحددات سعر الصرف الحقيقي و مشكلة انحرافه عن قيمته التوازنية	١٨
المبحث الأول : مفهوم ومحددات سعر الصرف الحقيقي	٢٠
– سعر الصرف الأسمى في النظرية	٢٠
– المفهوم والقياس النظري و العملي لسعر الصرف الحقيقي	٢٧
– محددات سعر الصرف الحقيقى	٣٣
المبحث الثانى : مشكلة الانحراف في سعر الصرف الحقيقي الفعلي عن القيمة التوازنية	٤١
– مفهوم انحراف سعر الصرف الحقيقي .	٤١
– أسباب انحراف سعر الصرف الحقيقي .	٤٢
– الآثار الاقتصادية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن القيمة التوازنية	٤٣
الفصل الثاني : أثر الانحراف في سعر الصرف الحقيقى على الصادرات والاستثمار الاجنبى المباشر .	٥٧ ٣٠
المبحث الاول : أثر الانحراف فى سعر الصرف الحقيقى على الصادرات	٥٩
– أهمية التصدير بالنسبة للنمو الاقتصادى	٥٩
– أثر سعر الصرف الحقيقي علي الصادرات	٦٣
– أولا: أثر مستوي سعر الصرف الحقيقي علي الصادرات	٦٣
– ثانيا: أثر التقلب في سعر الصرف علي الصادرات	٦٨
– ثالثا : أثر المبالغة في قيمة العملة على الصادرات	٦٩
– توزيع عبء المبالغة في القيمة الخارجية للعملة الوطنية بين المصدرين والمستوردين	٧٣
– تطور هيكل الصادرات المصرية و السياسة التجارية خلال فترة الدراسة	٧٧
– الآثار المختلفة لسعر الصرف على الصادرات المصرية	٨٢

المبحث الثانى: أثر الانحراف فى سعر الصرف الحقيقى على الاستثمار الاجنبى المباشر	٩٢
– تعريف الاستثمار الاجنبى المباشر	٩٣
– مزايا و عيوب الاستثمار الاجنبى المباشر بالنسبة للدول المضيفة	٩٣
– تحليل الآثار الاحتمالية لسعر الصرف الحقيقى على الاستثمار الاجنبى المباشر	٩٨
– اولا: أثر المستوى.	٩٨
– ثانيا : أثر التقلبات فى سعر الصرف	٩٩
– ثالثا : أثر انحراف سعر الصرف الحقيقى على الاستثمار الاجنبى المباشر	١٠١
– تطورالاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر	١٠٦
– أثر الاستثمار الاجنبى المباشر على النمو الاقتصادي فى مصر	١٠٩
– الآثار المختلفة لسعر الصرف على الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر	١١٠
الفصل الثالث: تطور سياسات الصرف الاجنبى فى مصر و قياس الانحراف فى سعر صرف الجنيه المصرى عن قيمته التوازنية	١١٥
المبحث الاول: تطور سياسة الصرف الاجنبي في مصر خلال الفترة (١٩٨٠/ ٢٠٠٢)	١١٧
– نبذه تاريخية عن سياسة سعر الصرف في فترة ما قبل عام ١٩٨٠	١١٨
– سياسة سعر الصرف خلال الفترة (١٩٨٠ –١٩٩٠)	١١٩
– سياسة سعر الصرف خلال الفترة (١٩٩١ –٢٠٠٢)	١٢٢
– تطور معدل الصرف الحقيقي الفعال للجنيه المصري خلال الفترة (١٩٨٠ –٢٠٠٢)	١٢٥
– العلاقة بين سعر الصرف الاسمى و الحقيقى فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠ –٢٠٠٢)	١٢٧
– أثر المبالغة فى قيمة الجنيه المصرى على احتياطيات النقد الاجنبى	١٢٨
المبحث الثانى: قياس الانحراف فى سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى	١٣٤
– المقياس الاول: مقياس مبنى على نظرية تعادل القوى الشرائية فى صورتها المقارنة	١٣٥
– المقياس الثانى : يستخدم علاوة سعر الصرف الاسمى فى السوق السوداء	١٣٨

– المقياس الثالث للانحراف	١٤١
الفصل الرابع: قياس أثر انحراف سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصري عن قيمته التوازنية على النمو الاقتصادي فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ و طرق تصحيح هذا الانحراف	١٤٥
المبحث الاول: قياس أثر انحراف سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصري عن قيمته التوازنية على النمو الاقتصادي فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	١٤٧
– وصف النموذج	١٤٧
– تقدير النموذج	١٤٩
– تفسير نتائج التقدير	١٥١
المبحث الثانى: تصحيح الانحراف فى سعر الصرف	١٥٦
– الطريقه الاولى : الية التصحيح الذاتي	١٥٦
– الطريقه الثانية : تخفيض سعر الصرف الاسمى	١٥٧
– سياسات بديلة للتخفيض	١٦٠
الفصل الخامس : الخاتمة و النتائج و التوصيات	١٦٥
الملحق الاحصائى	١٧٦
المراجع	٢٠٥
– اولا: المراجع العربية	٢٠٦
– ثانيا: المراجع الاجنبية	٢١١

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١	مقدار الانحراف في أسعار صرف الدول العربية .	١٢
١-١	أثر المبالغة في قيمة العملة على فائض المستورد والمصدر.	٤٩
١-٢	معاملات الارتباط بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي من جهة وأنواع الصادرات المختلفة في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ .	٨٣
٢-٢	نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات المصرية .	٨٤
٣-٢	مرونات الطلب على الصادرات المصرية بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي .	٨٤
٤-٢	المكون التكنولوجي في الصادرات المصرية (كنسبة من الصادرات الكية) .	٨٧
٥-٢	الميزة النسبية المستبانة .	٨٩
٦-٢	المتوسط النسبي لمعدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال فترات زمنية مختلفة .	١٠٧
٧-٢	متوسط معدل تغير الانحراف في سعر الصرف خلال فترات زمنية مختلفة .	١١٢
٩-٣	مصفوفة معاملات الارتباط بين المقاييس المختلفة للانحراف .	١٤٤
١-٤	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ١٩٨١ – ٢٠٠٢ .	١٥٠
٢-٤	نتائج تقدير المعادلة رقم (٤-١) .	١٥١
٣-٤	مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية .	١٥٣
٤-٤	قيم معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية .	١٥٣
٥-٤	نتائج تقدير المعادلة رقم (٤-١) باستخدام المقياس الاول للانحراف .	١٥٤
٦-٤	نتائج تقدير المعادلة رقم (٤-١) باستخدام المقياس الثالث للانحراف .	١٥٤
٧-٤	مؤشر فاعلية التخفيض الاسمي .	١٥٩

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
١-١	أثر المبالغة في قيمة العملة على سوق الصرف الأجنبي .	٤٨
١-٢	التوازن الداخلي والخارجي .	٥٠
١-٣	التوازن في سوق السلع والنقود وميزان المدفوعات .	٥٦
١-٤	أثر المبالغة في القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الدخل القومي .	٥٦
٢-١	هيكل الصادرات السلعية في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ .	٧٧
٢-٢	تطور حساب السلع والخدمات في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ .	٨٠
٢-٣	تطور نسبة صادرات السلع من اجمالي الصادرات في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ .	٨٠
٢-٤	تطور نسبة صادرات السلع المصنعة وشبه المصنعة من اجمالي الصادرات في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ .	٨١
٢-٥	معدلات نمو الصادرات السلعية في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨.	٨١
٢-٦	تطور سعر الصرف الاسمي في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	٨٥
٢-٧	معدل تغير سعر الصرف الحقيقي الفعال للجنيه المصري خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	٨٦
٢-٨	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	١٠٦
٢-٩	تطور معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢.	١٠٨
٢-١٠	معدل تغير سعر الصرف الحقيقي الفعال للجنيه المصري خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	١١١
٢-١١	تقلب الانحراف في سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	١١٢
٣-٢	العلاقة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢	١٢٧
٣-٣	معدلات التضخم في مصر والولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	١٢٨

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
٣-٤	تطور احتياطيات النقد الاجنبي في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	١٢٩
٣-٥	معدل الفائدة المحلية على الودائع بالجنيه المصري والدولار الامريكي لمدة ثلاثة أشهر .	١٣١
٣-٦	تطور مؤشر احلال العملة في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	١٣٢
٣-٧	مقياس مبني على نظرية تعادل القوى الشرائية .	١٣٧
٣-٨	مقياس علاوة سعر الصرف الاسمي في السوق السوداء .	١٤٠
٣-٩	المقياس الثالث للانحراف في سعر الصرف .	١٤٢
٣-١٠	المقاييس المختلفة للانحراف في القيمة الحقيقية للجنيه المصري خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .	١٤٤
٤-١	سياسة الربط الانزلاقي .	١٦٤

– المقدمة –

تمهيد

لقد كان سوء تقييم العملة احد الموضوعات البحثية التى شغلت اهتمام الكثير من الباحثين لسنوات عديدة . وربما تعد النتائج الخطيرة لبعض حالات انحراف سعر الصرف عن مستوياته التوازنية الحديثة مثل أزمة العملة المكسيكية عام ١٩٩٤ وأزمات العملات الأسيوية فى منتصف عام ١٩٩٧ وتخفيض قيمة العملة البرازيلية في يناير ١٩٩٩ أمثلة واضحة على حجم الاضطراب على المستوى الاقتصادي الكلى الذي يمكن ان ينتج عن الانحراف فى تقييم سعر الصرف الحقيقي , غير ان تقدير درجة الانحراف فى سعر الصرف عن القيم التوازنية ليست عملية سهلة بالنسبة لصانع سياسة سعر الصرف ذلك لأن سعر الصرف التوازنى الحقيقى ذاته قد يكون غير معلوم بالنسبة لنا .

هذا و يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الكلية المؤثرة فى مستوى النشاط الاقتصادى لاى بلد من البلدان , ولذلك فلقد شاع استخدام سعر الصرف كأحد أسلحة السياسة الاقتصادية . وعلى الرغم من فائدة هذه الأداة فى تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية الا أن الاستخدام الخاطئ لها قد يكون له نتائج مدمرة كما اثبتت تجربة دول جنوب شرق اسيا خاصة فى ظل العولمة والتى تضاعف من تكاليف السياسات الخاطئة (Garamazza and Aziz,1998).

ويتفق الاقتصاديون على ان الاختيار الصحيح لسياسة سعر الصرف يعتبر أمراً ضروريا لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادى كما أن تصحيح أى انحراف فى سعر الصرف عن المسار التوازنى وهو ما يعرف RERMIS [1] يعتبر ايضا شرطا ضروريا لتحسين الاداء الاقتصادى (Domac and shabsigh, 1999) . ويبدو أن هذا الانحراف هو ظاهرة عالمية حيث تعانى كثير من دول العالم من وجود انحراف فى سعر صرف عملتها متمثلا فى التقييم الزائد overvaluation فاذا نظرنا الى (global currency report) فى عام ١٩٩٩ سنجد أن ٣٨ من بين ١٦٠ دوله لها علاوة سوق سوداء اكثر من (١٠ %) .

---

(١) يشير RERMIS (real exchange rate misalignment)الى الانحراف فى سعر الصرف الحقيقى عن القيمة التوازنية

(٢) تعتبر علاوة السوق السوداء احد المؤشرات لوجود مبالغة فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية

وقد أوضحت كثير من الدراسات أن المبالغة في قيمة العملة الوطنية قد اسهمت بشكل كبير فى تدهور الاداء الاقتصادى فمثلا فى دراسة قام بها (Grennes &Ghura) عام ١٩٩٣ لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقى و الاداء الاقتصادى فى (٣٣) دولة افريقية خلال الفترة من ١٩٧٢ – ١٩٨٧ وجد أن انحراف سعر الصرف و المتمثل فى التقييم الزائد للعملة صاحبه نمو منخفض فى متوسط الدخل الحقيقى وفى معدل الصادرات و الواردات بالاضافة الى انخفاض معدل الاستثمار و الادخار.
وفى دراسة اخرى قام بها (Cottani et.al) فى عام ١٩٩٠ عن أثر انحراف سعر الصرف على الاداء الاقتصادى فى (٢٤) دولة نامية خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٣ وجد أن انحراف سعر الصرف له اثر سلبى على معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى.

لقد شهدت مصر خلال الثلاث عقود الماضية معدلات نمو منخفضة كانت فى بعض الاحيان سالبة ويرى بعض الاقتصاديين أن أحد الاسباب الرئيسية وراء ذلك هو سياسة سعر الصرف التى اتبعتها الحكومة و كانت تتصف بالجمود وعدم الواقعية واصرار الحكومة المستمر على الاحتفاظ بسعر صرف غير واقعى للجنيه مما نتج عنه اثار سلبية أدت فى نهاية الامر الى ارتفاع تكاليف الاصلاح الاقتصادى على نحو ما سوف نرى فى الفصول القادمة .

ومما سبق نجد أن هناك ضرورة لبحث و دراسة العلاقة بين انحرافات سعر الصرف عن التوازن والنمو الاقتصادى فى الدول المتخلفة بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة.

مشكلة الدراسة

يعد تثبيت سعر الصرف الاجنبى عند مستويات تختلف بصورة جوهرية عن المعدلات التوازنية exchange rate misalignment أحد خصائص نظم الصرف الاجنبى في الدول النامية حيث تعانى عملاتها من وجود مبالغة في أسعارها Overvaluation وتعتبر هذه المبالغة من المشاكل الخطيرة ومحاولة القضاء عليها يجب أن يكون الهدف الرئيسي لاى سياسة صرف وذلك بسبب الآثار والتوابع السلبية لهذه المشكلة على الأداء الاقتصادي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة .
فقد تبين أن أنحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني يمكن أن يؤدى إلى أنخفاض الكفاءة الاقتصادية، سوء تخصيص للموارد ، وكذلك هروب رؤوس الأموال. وكنتيجة لذلك ، فإن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني قد حظي بعناية

واهتمام فى مناقشات السياسة الاقتصادية باعتباره أحد العوامل لعدم التوازن الاقتصادي . (Achy, 2000) (Domac and shabsigh, 1999)

و في دراسة قام بها البنك الدولي وجد ان زيادة المبالغة فى قيمة العملة بمقدار ١٠% يؤدى الى انخفاض معدل من نمو الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٨ , % وانخفاض معدل نمو الصادرات بحوالي ٨ ,١ % سنوياً .فهذه المبالغة في قيمة العملة تؤدي الي تشوه الاسعار وبالتالي سوء تخصيص الموارد بالاضافة الي زيادة العجز في الميزان التجاري و هروب رؤوس الاموال وعدم تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وبالتالي فهى تعمل كعامل مضاد لجهود سياسات التنمية (عمار , ٢٠٠٣) .

و فى مصر كان هناك مبالغة فى تقييم سعر الجنيه المصري خلال العقود الاربعة التى اعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢ نتيجة السياسات الحكومية المتبعة و التى لم تستطع الحد من التشوهات السعرية فى قيمة العملة الوطنية , وعلى الرغم من اتخاذ بعض الاجراءات مثل توحيد اسعار الصرف و تحرير الجنيه بالاضافة الى القيام بتخفيض سعر صرف الجنيه عدة مرات مثل ما حدث فى عام ١٩٧٩ حوالى (٨٠ %) وعام ١٩٩١ حوالى (٦٦,٥ %) إلا انها لم تنجح فى القضاء على مشكلة المبالغة فى قيمة العملة وقد تفاقمت المشكلة فى مطلع القرن الحادى والعشرين بحيث ظهرت تقلبات فى سعر صرف الدولار فى السوق ولم تستطع السياسات الحكومية انذاك مجابهتها والعودة مرة اخرى للسعر التوازني .

أهمية الدراسة

كثر فى الأونة الاخيرة النقاش والجدل حول مدى ملاءمة سياسة الصرف التي تتبعها الحكومة المصرية بالنسبة للنمو الاقتصادي ومدى نجاحها فى إدارة هذه المسئلة الخطيرة و كان اغلب الرأي ان هناك سوء إدارة لسياسة الصرف فى مصر وكان صندوق النقد الدولي على رأس المطالبين بإجراء اصلاحات فى هذه السياسية فى اواخر الثمانينات وأواخر التسعينات وذلك فى ظل وضع اقتصادي مترد تمثل فى نمو اقتصادى متباطئ و عجز مستمر فى ميزان المدفوعات و انخفاض كل من الاستثمار المحلى والاجنبى وارتفاع معدلات البطالة ومن هنا تقتضى الحاجة التعرف على تأثير سياسة الصرف الاجنبى التى اتبعتها الحكومة المصرية على النمو الاقتصادي .

هذا و يرى البعض أن سياسة سعر الصرف التى اتبعتها الحكومة المصرية خلال العقدين الماضيين أحد العوامل الرئيسية التى اسهمت بشكل كبير فى تدهور الاحوال الاقتصادية حيث أدت تلك السياسة الى وجود انحراف فى سعر الصرف الحقيقى للجنيه عن القيمة التوازنية وقد تمثل هذا الانحراف دائما فى تقييم الجنيه بأكثر من قيمته الحقيقية , وقد ظل هذا الانحراف موجودا الى وقتنا هذا وان اختلفت حدته من فترة لاخرى مما اثر سلبا على النمو الاقتصادي . (Razin and collins, 1997)

وقد ادى اصرار الحكومة على الدفاع عن القيمة الزائدة للجنيه الى اضعاف القدرة التنافسية للصادرات المصرية و الى هروب رؤوس الاموال للخارج بالاضافة الى استنزاف احتياطيات النقد الاجنبى وانخفاض الكفاءة الاقتصادية نتيجة سوء تخصيص الموارد (Domac and shabsigh 1999) , هذا بالاضافة الى اضطرار الحكومة الى فرض قيود حمائية على الواردات للدفاع عن الجنية مما ادى الى انخفاض الانتاجية .(Shatz and tarr , 2000)

وقد رأى صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٠ أن الجنيه كان مقدرا بأكثر من قيمته بحوالى ٢٥ الى ٣٠ % وجعل تخفيض قيمته شرطا أساسيا لتمويل برنامج الاصلاح الاقتصادى و التعديل الهيكلى الذى اتبعته مصر بداية من عام ١٩٩٠ الا ان الحكومة المصرية لم تقم بتخفيض الجنيه وفقا لشروط الصندوق حرفيا وظل هناك مبالغة فى قيمة الجنيه وقد اثر ذلك سلبيا على النمو الاقتصادى والقدرة التنافسية للصادرات المصرية حيث يعتبر ذلك بمثابة فرض ضريبة على الصادرات المصرية واعطاء دعم للسلع الاجنبيه بحوالى ٢٥ % (salvator, 1995).

وفى أوائل التسعينات قامت مصر باتباع نظام صرف أكثر مرونه عن طريق توحيد وتحرير سعر الصرف الا انه يبدو ان هذا التحول كان اسميا فقط وليس فعليا حيث تكشف البيانات المتوفرة عن سعر الصرف و الاحتياطيات وسعر الفائدة ان الحكومة تتبع سياسة لتثبيت سعر الصرف وذلك على عكس السياسة المعلنة من جانب البنك المركزى مما يؤكد الازدواجية فى السياسات الحكومية و اختلاف السياسة المعلنة عن الفعلية و يؤكد هذا استمرار وجود تقييم زائد للجنيه حتى وقتنا هذا وان قلت حدته مما يوضح أن هذه المشكلة اصبحت مستمرة وأن هناك خلل فى سياسة سعر الصرف الحالية فهى بلا شك بحاجة الى اعادة النظر فيها (Calvo) .and Reinhart , 2000

لذلك تستمد الدراسة اهميتها من خلال المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى من عجز مزمن فى ميزان المدفوعات و هروب لرؤوس الاموال وضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية وانتشار ظاهرة احلال العملة بالاضافة الى نمو اقتصادى متباطىء حيث تحاول الدراسة الوقوف عما إذا كانت لسياسة سعر الصرف التى اتبعتها الحكومة دور فى هذه المشاكل ام لا .

فرضية الدراسة :

هناك فرضيتان تحاول الدراسة اختبارهما وهما:

١ – هناك انحراف فى سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري عن السعر التوازنى يتخذ صورة المبالغة (Overvaluation) خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ .

٢ – تؤثر المبالغة فى القيمة الحقيقية للجنيه المصري سلبا على النمو الاقتصادي .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى اختبار مدى صحة او خطأ الفرضية التى تقوم عليها وذلك من خلال قياس مقدار الانحراف فى قيمة الجنيه المصري عن القيمة التوازنية ثم قياس اثر هذا الانحراف على النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٠ –٢٠٠٢.

وبصفة عامة تهدف الدراسة الى :

١ – دراسة القنوات المختلفة التى يؤثر من خلالها الانحراف فى سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

٢ – أستعراض سياسات الصرف الاجنبى فى مصر للتعرف على أوجه الايجابيات والسلبيات لهذه السياسات على الاداء الاقتصادي بصفة عامة والنمو الاقتصادى بصفة خاصة.

٣ – قياس مقدار الانحراف فى سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري وذلك باستخدام عدة طرق للقياس تم تناولها فى كثير من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدارسة .

٤ – تقدير أثر الانحراف فى سعر الصرف الحقيقي للجنيه على النمو الاقتصادي في مصر.